ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الصلابة الاستراتيجية بعد رحيل المرشد.. لا مساومة على الحقوق ولا تراجع عن وحدة الساحات

حسن حردان

تخطئ دوائر القرار الغربي حين تقرأ التحولات الكبرى في إيران بعين الرغبة في التراجع أو الرهان على تصدّع جدار "الثوابت". إن اللحظة التاريخية الاستثنائية التي تعيشها الجمهورية الإسلامية، عقب التوديع المليوني المهيب للقائد التاريخي الشهيد السيد علي خامنئي، لم تكن مجرد مشهد وداع، بل تحوّلت إلى استفتاء شعبي ومؤسساتي متجدد على عقيدة سياسية راسخة: السيادة المطلقة، ورفض الهيمنة، وتلاحم قوى المقاومة.

من هذا المنطلق، يرسم المشهد الإيراني الراهن محددات حاسمة للمرحلة المقبلة، سواء على مستوى المفاوضات الدولية أو على مستوى إدارة الصراع الإقليمي.

أولاً: عقيدة السيادة.. رفض الإملاءات تحت وطأة الضغوط، تثبت التجربة التاريخية لإيران أنّ الضغوط القصوى والاغتيالات الاستراتيجية لا تنتج تراجعاً، بل تولّد "صلابة تفاوضية" تستند إلى رافعة شعبية وعقائدية. وفي ضوء التطورات الدبلوماسية الأخيرة، يتجلى هذا المبدأ في نقطتين أساسيتين:

حصانة القرار الوطني: إن دخول طهران في أي مسارات تفاوضية غير مباشرة، أو وضع مهل زمنية (كمهلة الـ ٦٠ يوماً)، لا يعني بأي حال من الأحوال الاستعداد لتقديم تنازلات تمس السيادة الوطنية أو الحقوق المشروعة في التطوير التكنولوجي والدفاعي.

معادلة الندية لا الخضوع: الرسالة

الإيرانية لواشنطن وللمجتمع الدولي واضحة وحاسمة: لا تفاوض تحت التهديد، ولا مساومة على عناصر القوة الذاتية. إيران لا تتحرك من موقع انكسار أو استعجال، بل تفرض شروطها القاضية بالرفع الشامل والفعلي للعقوبات وتحرير أصولها المالية، معتبرة أن أي اتفاق لن يكتب له النجاح ما لم يحترم كرامة الدولة وسيادتها الكاملة وحقوقها لا سيما حقها في الحفاظ على برنامجها النووي ومواصلة التخصيب للاغراض السلمية.

ثانياً: وحدة الساحات.. المحور ككتلة استراتيجية غير قابلة للتجزئة، على هامش مراسم التشييع الحاشدة، بعثت اللقاءات المكثفة بين القيادة الإيرانية وقادة حركات المقاومة في المنطقة برسالة استراتيجية بالغة الأهمية إلى من يهمه الأمر: محور المقاومة هو وحدة عضوية وسياسية وعسكرية متكاملة، لا تقبل القسمة ولا التجزئة.

الثابت العقائدي والسياسي: إن التزام إيران بدعم قوى المقاومة في لبنان، فلسطين، وكافة الجبهات ليس ورقة مناورة سياسية يمكن مقايضتها في الصفقات الدولية، بل هو ركن بنيوي في استراتيجيتها الإقليمية.

تتأكد هذه الوحدة من خلال محددات واضحة هي:

رفض الفصل بين الجبهات: تسقط طهران ومعها قادة المحور أي مراهنة غربية أو إسرائيلية على إمكانية "الاستفراد" بجبهة دون أخرى، أو إغراء إيران باتفاقات ثنائية تعزلها عن عمقها الاستراتيجي في جنوب لبنان أو غزة.

التكامل بين الميدان والدبلوماسية: إن صمود جبهات المقاومة والمواجهة، وبخاصة جبهة لبنان، هو الذي يمنح المفاوض الإيراني فائض القوة لفرض الشروط. وبالمثل، فإن صلابة الموقف الدبلوماسي في طهران والتمسك بترابط الجبهات تشكل شبكة أمان سياسية للميدان.

تجديد العهد في لحظة التحوّل: جاءت اللقاءات مع وفود المقاومة وعوائل الشهداء لتؤكد أنّ مرحلة ما بعد المرشد الإمام علي خامنئي هي امتداد وفاء للنهج ذاته، وأن الخطوط الحمر الإيرانية حيال حماية المحور وتعزيز قدراته الردعية ما زالت ثابتة لا تراجع عنها.

لقد اثبتت التجربة أن شن الحروب على إيران انما تزيد الثوابت الإيرانية تجذراً. إن طهران، وهي تدير أعقد الملفات الدبلوماسية والأمنية في هذه المرحلة الانتقالية، تفعل ذلك من موقع القوة المعتمدة على جبهة داخلية تترجمها الملايين في الشوارع، وجبهة إقليمية يمثل فيها محور المقاومة سداً منيعاً يرفض المساومة، ويسقط أوهام الفصل والتفكيك، لتبقى معادلة "الميدان والدبلوماسية" هي المسار الوحيد لفرض إرادة الشعوب وسيادتها.

رسالة الحشود الجليلة ومصداقية وصف الإمام الشهيد بـ«حسين زماننا»

ايهاب شوقي

في مشاهدَ تاريخيةٍ يندر تسجيلها إلا في المحطات التاريخية الكبرى، خرجت الملايين لتودع الشهيد القائد

الأممي السيد علي الخامنئي، ولكنه ليس وداعًا ولا تشييعًا ولا حتى مجرد تكريم، وإنما تجديدٌ للبيعة لخط الإمام، ووفاءٌ بالعهد، وباقةٌ متكاملةٌ من الرسائل الداخلية والخارجية، حيث يمكن تلخيص هذه المشاهد بأنها شعلةٌ من نور كربلاء وروحها المفعمة بالفداء والإيمان بانتصار الدم على السيف. وهي انتفاضةٌ إنسانيةٌ تعلن التموضع في معسكرٍ مواجهٍ لمعسكر الطغيان، وصرخةٌ جماعيةٌ كبرى تقول: «هيهات منا الذلة»، وتأتي مصداقًا لما قاله الشهيد الأسمى السيد حسن نصر اللّه في خطبة عاشوراء عام ٢٠١٩، من أن السيد القائد هو «حسين زماننا»، ووجه له الحديث قائلًا: «ما تركناك يا ابن الحسين».

هذه المشاهد حملت رسائلَ إنسانيةً وسياسيةً واستراتيجيةً، وعبرت عن الماضي والحاضر والمستقبل، وألجمت العدو ودعاياته، وأوصلت رسائل الردع اللازمة للمتربصين والغادرين والمتأهبين لإعادة كرة الغدر والعدوان، وللمراهنين على تفريق الصفوف وإفراغ الانتصار التاريخي من مكتسباته بطرقٍ خبيثةٍ وملتويةٍ.

وهنا، وباختصارٍ شديدٍ، يمكن رصد عناوين هذه الرسائل ومضمونها:

١- المقاومة خيارٌ مصيري:

فقد كان عنوان الجريمة الكبرى باغتيال السيد القائد هو القضاء على إرادة المقاومة وخيارها عبر استهداف قائدها ورأسها، وهو ما فشل عبر احتواء العدوان وامتلاك المبادرة، وعبر الالتفاف الشعبي وراء القيادة التي خلفت الشهيد، ممثلةً في السيد مجتبى الخامنئي، وعبر هذا التجسيد المليوني للولاء المطلق للثورة والمقاومة بهذه المشاهد الجليلة تكريمًا وتجديدًا للعهد مع خيار المقاومة، وإشهار سيف التضحية والفداء والاستعداد التام للشهادة في سبيل الحق والعزة والكرامة.

٢- نسف الدعايات الكاذبة والمضللة:

فقد استند العدوان إلى تراكماتٍ من الدعايات المضللة بشأن ديكتاتورية القيادة في الجمهورية الإسلامية، وبأن هناك غضبًا شعبيًا ورفضًا لنظام الثورة الإسلامية، وبأن هناك صراعًا بين أجنحة السلطة، فجاءت الحشود المليونية لتدهس بأقدامها هذه الدعايات، وتحرق بلهيب حماستها جميع الأوراق الكاذبة، إذ صورت التفاف الملايين من الأغلبية الكاسحة الموالية للثورة الإسلامية وقيادتها، والتفاف جميع الشخصيات المحسوبة على أجنحةٍ مختلفةٍ من السلطة، كما يزعم الأعداء، ومطالباتٍ باستمرار المقاومة والثأر من الأعداء، وهو ما يلجم جميع الدعايات بشأن الانقسام الشعبي أو السلطوي، أو حتى الاختلاف على الخيارات والتوجهات المقاومة.

٣- البعد الأممي للقائد الشهيد وللثورة الإسلامية:

شكلت الوفود العربية والدولية التي شاركت في التشييع كسرًا للعزلة الدولية التي حاولت أميركا فرضها، ولم تنكسر هذه العزلة إلا عبر الصمود والاقتدار الإيراني، ولم تكن بعض المشاركات بدوافع أخلاقية، وإنما كانت للتودد إلى إيران، بينما جاء كثيرٌ من المشاركات اعتزازًا وتكريمًا لهذا القائد الكبير، واحترامًا لهذه الجمهورية الثورية الصامدة التي نالت، بحق، احترام العالم.

كما جاء برنامج التشييع، بمشاركة العراق، رسالةً مضافةً تؤكد وحدة العراق وإيران، حيث تركزت الخطط الاستعمارية على فصل العراق عن إيران، بدايةً من فتنة الحرب العراقية الإيرانية في بدايات الثورة، وصولًا إلى الوقت الراهن، الذي لا يخلو من محاولات بث الفتن واستهداف المقاومة في العراق، ومحاولات الوقيعة التي لا يكل العدو ولا يمل من تكرارها.

٤- تكريس استراتيجية وحدة الساحات:

حيث شهدت الوفود والكلمات التي جاءت في استقبالها تكريسًا لخيار وحدة الساحات الاستراتيجي، وتثبيتًا للمعادلات الجديدة، ورسائل صريحة، وليست مبطنة، بأن جميع الممارسات الالتفافية الرامية إلى تفريق وحدة الساحات والعبث بمعادلاتها الميدانية هي رهاناتٌ خاطئةٌ، وأن محور المقاومة صامدٌ ومصرٌّ على خياراته ومعادلاته.

وقد توجت الحشود المليونية جميع رسائل الردع بأن المقاومة والوفاء للحلفاء خياران شعبيان يحظيان بالإجماع، بل وبمطالبة الملايين، كما شكل التفاف القيادات الإيرانية، من مختلف المشارب، رسالةَ يأسٍ للعدو بعدم الرهان على خلافاتٍ أو تمايزاتٍ أو أي ادعاءاتٍ باطلةٍ ومضحكةٍ عن التنسيق مع «جيلٍ جديدٍ» في إيران.

هذه الحشود الجليلة، التي أكدت مقولة الشهيد نصر اللّه بأن الشهيد الخامنئي هو «حسين زماننا»، تؤكد أن المقاومة ماضيةٌ في طريقها، وواثقةٌ من نصرها، ولديها الجهوزية التامة لتقديم التضحيات، وأنها متشبثةٌ بالخيار الذي أفشل العدوان، وسيفشل أي عدوانٍ مستقبلي، وهو: «هيهات منا الذلة».

جنازة القرن

الدكتور محسن القزويني

وصل جثمان قائد الجمهورية الاسلامية في ايران الشهيد السعيد السيد علي الخامنئي الى كربلاء المقدسة لزيارة ضريح جده الامام الحسين عليه السلام كآخر محطة للجنازة في العراق ، بعدها سيوارى الثرى في مدينة مشهد المقدسة يوم الخميس، وبذلك سُتسجل هذه الرحلة الجنائزية من طهران فقم فالنجف الاشرف فكربلاء المقدسة ثم مشهد المقدسة كأكبر جنازة شهدها قرننا الحالي من حيث الزمان والمكان والتعداد البشري الذي شارك في التشييع، اذ قدر المراقبون عدد المشيعين في طهران ب ٢٠ مليون نسمة، واذا اضفنا الى هذا العدد الذين شاركوا في كل من قم والنجف وكربلاء ثم مشهد سيرتفع الرقم الى اعداد كبيرة، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ما ياتي :

اولا: الحب الذي يكنه الشعب الايراني والشعوب الاسلامية الى قائدهم الخامنئي وقد عبرَ الايرانيون عن حبهم بدموع غزيرة استقبلوا بها النعش في كل محطة من محطات التشييع.

ثانيا: تضامن الشعب العراقي مع اخوته في ايران على هذا المصاب الجلل الذي وقع قبل اربعة اشهر والذي راح ضحيته قائد الجمهورية الاسلامية في ايران واربعة من ابناء اسرته بما فيهم حفيدته الصغيرة، وقد ابدى الشعب العراقي ومن خلال التشييع المهيب في المدينتين المقدستين انه لا ينسى مواقفه النبيلة في الملمات التي مرت على العراق ، تلك المواقف التي تخطت الاعراف الدبلوماسية بدفاعه عن العراق كدفاع المواطن العراقي عن وطنه.

ثالثا: وبالاضافة الى العنوان الرسمي الذي يحمله السيد الخامنئي باعتباره قائدا وزعيما للجمهورية الاسلامية في ايران ، فهو ايضا مرجع تقليد يحظى بشعبية كبيرة في الدول الاسلامية كافة ومنها العراق ،فاستقبال العراقيين لجثمانه الطاهر ليس فقط لكونه زعيما لايران وحسب بل لانه زعيم ديني ومرجع تقليد حاله حال بقية المراجع الدينية في العراق ولعل اكبر الدلائل التي يحملها وجود جثمان الامام الخامنئي خارج حدود ايران؛ انه بات قائدا اسلاميا عالميا تخطى حدود وطنه ايران ليمتد الى العالم الاسلامي الواسع.

هل يحق للرئيس الغضب من عدم قبول توضيحاته؟

ناصر قنديل

لم يُخفِ رئيس الجمهورية العماد جوزف عون انزعاجه من استمرار الاعتراض على اتفاق ٢٦ حزيران، رغم سيل التوضيحات التي قدمها. قال إن هناك من قرر رفض الاتفاق "مهما قدمنا من تفسيرات وتوضيحات". ولحق به رئيس الحكومة نواف سلام، مضيفاً سلسلة أخرى من التوضيحات: الوثيقة ليست اتفاق سلام بل مجرد إطار أو جدول أعمال، لا تربط الانسحاب الإسرائيلي بنزع السلاح، لا توقف الملاحقات القضائية، لا تشرعن الاحتلال، ولا تنتقص من السيادة اللبنانية. لكن، قبل أن نسأل: هل أقنعت هذه التوضيحات اللبنانيين؟ ينبغي أن نسأل سؤالاً أكثر أهمية: هل يجيز القانون أصلاً حل الخلاف حول معنى اتفاق دولي عبر التوضيحات التي يقدمها أحد طرفيه؟

إذا كان الجواب نعم، انتهى النقاش. أما إذا كان الجواب لا، فنحن أمام قضية مختلفة تماماً. ولنبدأ من السؤال الأول: هل الوثيقة المسماة اتفاقاً إطارياً هي ليست اتفاقاً كما قال رئيس الحكومة ومجرد جدول أعمال؟

يكفي أن نقرأ المادة الأولى حتى يسقط هذا الوصف؛ فالنص لا يحدد جدولاً لجلسات تفاوض، ولا يعدد ملفات ستناقش لاحقاً، بل يعلن أن لبنان و"إسرائيل" "يعزمان على إنهاء النزاع بصورة نهائية، وإنهاء أي حالة حرب قائمة بينهما رسمياً"، ويحدّدان أن هذا الإطار جاء نتيجة مفاوضات مباشرة، وأنه يؤسس لمسار لا رجعة فيه نحو تسوية شاملة.

إذن هو ليس جدول أعمال. لكن، في المقابل، هل هو اتفاق سلام؟ أيضاً لا؛ فالمادة الثانية عشرة تقول بوضوح إن الطرفين سيشكلان مجموعات عمل "لصياغة اتفاق سلام وأمن شامل وكامل". إذن، عن أي اتفاق نتحدث؟

النص نفسه يجيب: إنه اتفاق موضوعه إنهاء حالة العداء، ووضع الشروط التي تسمح بالانتقال لاحقاً إلى اتفاق السلام الشامل. وهنا يبدأ السؤال الثاني: إذا كان هذا هو موضوع الاتفاق، فما هي شروط إنهاء حالة العداء؟ هل تركها النص للمستقبل؟ الجواب كلا، بل نص عليها واحدة تلو الأخرى: استعادة الدولة اللبنانية احتكار السلاح، نزع سلاح الجماعات المسلحة والتحقق من ذلك، انتشار الجيش اللبناني ضمن مناطق تجريبية يجري التحقق من نتائجها إسرائيلياً، إعادة الانتشار الإسرائيلي تدريجياً، ترتيبات أمنية، مجموعات عمل، ثم اتفاق سلام لاحق. أي أن الوثيقة ليست وعداً بإنهاء العداء، بل اتفاقاً على شروط إنهائه.

وهنا تظهر أول مفارقة: إذا كانت هذه هي البنية الكاملة للنص، فكيف يصبح الاتفاق مجرد جدول أعمال؟ ثم نصل إلى السؤال الثالث: لنفترض أن النص احتمل أكثر من معنى، من يملك حق تفسيره؟ هل رئيس الجمهورية؟ هل رئيس الحكومة؟ قد يبدو الجواب بديهياً، لكنه ليس جواب القانون.

القانون الدولي لا يمنح هذا الحق لأي طرف منفرد، مهما كانت مكانته الدستورية، بل يقول: إذا كان النص واضحاً فلا تفسير، وإذا احتاج إلى تفسير فليس هناك تفسير لبناني وتفسير إسرائيلي، بل تفسير مشترك يصدر عن الطرفين، في ملحق، أو مذكرة تفسيرية، أو اتفاق لاحق، أو في ممارسة مشتركة تثبت أنهما أصبحا يفهمان النص بالطريقة نفسها. هنا فقط يصبح التفسير جزءاً من الاتفاق.

أما إذا بقي كل طرف يشرح الاتفاق لشعبه بما يراه مناسباً، فإن هذه الشروح تبقى مواقف سياسية أو قانونية أحادية، لكنها لا تغير معنى النص. وهنا يبرز السؤال الذي غاب عن كل السجال اللبناني: إذا كانت المادة الثالثة عشرة لا تعني وقف الأعمال في المحافل القانونية الدولية كما فهمها المعترضون، فأين هو التفسير المشترك الذي يقول ذلك؟ إذا كان الانسحاب الإسرائيلي غير مرتبط بنزع السلاح، فأين هو البيان اللبناني ـ الإسرائيلي المشترك الذي يثبت هذا الفهم؟ إذا كان الاتفاق لا يمنح "إسرائيل" ما تسميه حرية العمل العسكري، فأين هو الملحق الذي يقرر ذلك؟ ولماذا لم تطلب الدولة اللبنانية، وهي ترى أن النص أسيء فهمه، إصدار تفسير مشترك مع الطرف الآخر، وهو الوسيلة التي يعترف بها القانون الدولي عندما يثور خلاف حول معنى الاتفاق؟

هنا تصبح الصورة أكثر وضوحاً؛ فالطرف الإسرائيلي قدّم هو أيضاً تفسيراته، قال إن إعادة الانتشار ترتبط بالترتيبات الأمنية، وتحدث عن مناطق تجريبية، وأكد احتفاظه بحق الدفاع عن النفس وضمنها حرية العمل، وربط إنهاء وجوده العسكري بزوال ما يعتبره التهديد. فهل تصبح هذه التفسيرات جزءاً من الاتفاق أيضاً؟

إذا قلنا نعم، صار للاتفاق معنيان متناقضان في الوقت نفسه. وإذا قلنا لا، فلا يمكن أن نقبل التفسير اللبناني وحده ونرفض التفسير الإسرائيلي. ولهذا وضع القانون الدولي قاعدة بسيطة وعادلة: عندما يتعارض تفسيران أحاديان، يسقطان معاً بوصفهما تفسيراً ملزماً، ويعود القاضي إلى النص، وإلى سياقه، وإلى بنيته الداخلية، وإلى أي تفسير مشترك إذا وُجد. وهنا نعود إلى الاتفاق نفسه.

المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والثانية عشرة والثالثة عشرة لا تتحرك في اتجاهات متعارضة، بل تشكل بناءً واحداً يبدأ بإنهاء حالة العداء، ويرسم شروطها، وينتهي بفتح الطريق إلى اتفاق السلام الشامل. ولهذا لا يجوز تفسير مادة واحدة بمعزل عن بقية المواد، وكلها أقرب لما فهمه الناس وربما لما قاله الإسرائيلي في تفسيره للاتفاق مما قاله المسؤولون اللبنانيون الذين يعرفون أنه لا يجوز أن يحل تصريح سياسي محل صياغة قانونية.

ولعل السؤال الأخير هو الأهم: إذا كان الاتفاق يعني فعلاً كل ما قيل في التوضيحات الرسمية فلماذا لم يُكتب بهذه اللغة منذ البداية؟ ولماذا احتاج، بعد ساعات من إعلانه، إلى هذا العدد من الشروح؟ في القانون، الاتفاق الجيد هو الذي يشرح نفسه، أما الاتفاق الذي يحتاج إلى مفسرين، فلا تحسم معناه كثرة التوضيحات، بل يحسمه النص، أو تفسير مشترك يصبح جزءاً منه. وهذا، في النهاية، هو السؤال الذي سيبقى قائماً، مهما تعدّدت التفسيرات: هل نحن أمام نص يقول ما يقصده، أم أمام نص يحاول أصحابه أن يقصدوا بعد توقيعه ما لم يقله عند كتابته؟